الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/52/434
6 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

تقديم المساعدة لتعمير جيبوتي وتنميتها

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٥١/٣٠ هاء المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بشأن تقديم المساعدة لتعمير جيبوتي وتنميتها. ويتضمن عرضا موجزا للتقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار في جيبوتي.

ثانيا - الحالة العامة

٢ - تحتل جمهورية جيبوتي موقعا استراتيجيا في القرن الأفريقي عند ملتقى البحر الأحمر والمحيط الهندي. ويمتد خطها الساحلي ٣٧٠ كيلومترا. ولها حدود مشتركة مع اريتريا في الشمال. وإثيوبيا في الغرب والجنوب والصومال في الجنوب الشرقي. وتبلغ مساحة البلد ٠٠٠ ٢٣ كيلومتر مربع. ويتسم بمناخ جاف وبالندرة البالغة في المياه والامكانيات الزراعية. ولا يزيد متوسط هطول الأمطار في السنة على ١٣٠ ملليمترا وليس لديه إنتاج غذائي يعتد به.

٣ - ويُقدر عدد سكان جيبوتي بنحو ٠٠٠ ٥٢٠ نسمة وفقا لتعداد عام ١٩٩١. ويُقدر معدل النمو الطبيعي بنحو ٣,١ في المائة سنويا، ويتوقع أن يتضاعف عدد السكان في غضون ٢٢ سنة. وبالإضافة إلى

ذلك، فقد شكل وجود مجموعات كبيرة من اللاجئين والمشردين، وتتراوح التقديرات من ٠٠٠ ١٠٠ إلى ٠٠٠ ١٥٠. وينتسب غالبية أهالي جيبوتي إلى قبائل من أصل عفري وصومالي، بالإضافة إلى مجموعات أخرى من العرب اليمنيين ومن الرعايا الفرنسيين.

٤ - والسكان في معظمهم حضريون ويتركزون في العاصمة. وقد أدت هذه النسبة المرتفعة من التركز الحضري إلى العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. ومن حيث التنمية البشرية، تأتي جيبوتي، وفقا لتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، في المركز ١٦٢ من بين البلدان المستعرضة التي بلغ عددها ١٧٥. ووفقا لذلك التقرير، لا يزيد معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة على ٤٥,٥ في المائة، ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة هو من أدنى المعدلات في العالم (٤٨ سنة). وتضطلع المرأة بدور فعّال في اقتصاد جيبوتي وتشكل نسبة ٣٢,٢ في المائة من القوى العاملة. وفي القطاع الحضري الرسمي، تعمل المرأة بصورة رئيسية في الوظائف الكتابية أو الإدارية، أما في المناطق الريفية فهي تقوم بدور هام في تربية الماشية.

٥ - ويعتبر اقتصاد جيبوتي ذا طابع مزدوج ويتميز بوجود قطاع غير رسمي هام موجه نحو المستهلكين ذوي القدرة الشرائية المنخفضة، وباقتصاد حديث يستند إلى هيكل أساسي متين من الموانئ والمطارات ويخدم قطاعا سكانيا ذا قدرة شرائية مرتفعة ولكنه يكاد يعتمد كليا على الاستيراد.

٦ - وتتمتع جيبوتي بواحد من أكثر الأنظمة الاقتصادية تحررا في أفريقيا، وعملتها قابلة للتحويل بلا قيود، وليست لديها أي ضوابط على حركة رأس المال.

٧ - ولما كانت جيبوتي تفتقر إلى الموارد الطبيعية فإن اقتصادها يقوم على الخدمات، التي تسهم بنحو ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد، بينما لا يزال القطاعان الزراعي والصناعي صغيرين جدا. وتتمتع جيبوتي بميزة نسبية في المنطقة بسبب كفاءة هيكلها الأساسي الخاص بالموانئ، ومؤسساتها المصرفية، ومرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية، وإلى حد ما، المطار والسكة الحديدية التي تربطها بإثيوبيا.

٨ - وقد أخذت مؤشرات الاقتصاد الخاصة بجيبوتي تتدهور في السنوات القليلة الماضية، ونجم هذا إلى حد كبير عن ارتفاع مستوى الواردات وانخفاض مستوى الصادرات. كما أن جيبوتي تعاني من عجز تجاري هيكلي، وتغطي المعونات الخارجية جزءا من العجز في ميزانيتها العامة.

٩ - وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٢ نموا بلغت نسبته ٤ في المائة في المتوسط، مدفوعا من ناحية بازدياد عارم في نشاط الميناء، ومن ناحية أخرى بمرور كميات ضخمة من المعونات الغذائية عبر جيبوتي إلى المناطق الواقعة خلفها، إثيوبيا والصومال. وازدادت سرعة تدهور اقتصاد جيبوتي ازديادا ملحوظا من جراء النزاع المسلح الدائر في الشمال والجنوب الغربي، الذي أرغم معظم المشاريع الإنمائية في البلد على التوقف كلية، بالإضافة إلى الأوضاع الاجتماعية - السياسية الصعبة السائدة في إثيوبيا والصومال.

١٠ - أما على الصعيد الاجتماعي فأحوال المعيشة تتسم بضعف التغذية بسبب انخفاض القدرة الشرائية، وتردي الأوضاع الصحية، وانتشار أمراض مثل السل ونقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز)، وعدم كفاية المرافق التعليمية، وندرة القوى العاملة المؤهلة. وقبل كل شيء، تمثل البطالة والنمو السكاني في المدن مشكلتين حرجتين، يزيدهما تفاقما تدفق أفواج اللاجئين من البلدان المجاورة.

١١ - ووفقا للبيانات المتاحة فإن ما يزيد على ٤٠ في المائة من الخدمات الصحية يقدم إلى الأجانب الذين يجذبهم القرب وجودة مستشفيات جيبوتي ومراكزها الصحية. وإثر المنازعات الأخيرة في القرن الأفريقي، أدى تدفق اللاجئين (ومعظمهم من إثيوبيا والصومال) إلى ارتفاع عدد الأجانب المستفيدين من الخدمات الصحية الوطنية. وتقدم الخدمات الصحية مجانا للمواطنين وللاجئين على السواء. ومع ازدياد أعداد المستفيدين، لم يعد باستطاعة النظام الصحي توفير خدمات كافية لجميع السكان. وعلاوة على ذلك، ألحقت المنازعات المسلحة الدائرة في شمال البلد أضرارا مادية بالهياكل الأساسية الصحية.

١٢ - ويتألف نظام التعليم الوطني من ست سنوات من التعليم الابتدائي، وأربع سنوات من التعليم الإعدادي وثلاث سنوات من التعليم الثانوي العام.

١٣ - ويتولى توفير التعليم الابتدائي في جيبوتي حاليا شبكة مكونة من ٦٤ مدرسة حكومية و ٩ مدارس خاصة. ومن بين الأطفال المقيدين بالمدارس الابتدائية في الفترة ١٩٩٦/١٩٩٧، وعددهم ٠٠٠ ٣٥، التحق ٠٠٠ ٣٢ طفل بالمدارس الحكومية و ٢٩٠ ٣ طفلا بالمدارس الخاصة أو المدارس القرآنية. وتتراوح نسبة التلاميذ إلى المدرسين في المدارس الابتدائية من ٣٤ إلى ٤٣ تلميذا للمدرس الواحد في المناطق الريفية، وتبلغ هذه النسبة نحو ٤٦ في المدينة. وتتراوح نسبة التلاميذ إلى الصفوف من ٣٥ إلى ٨١ تلميذا للصف الواحد، ونحو ٦٥ في المتوسط. وتضطر بعض المدارس التي لديها أعداد كبيرة من التلاميذ إلى معالجة تلك المشكلة بالعمل نوبتين، وهو نظام قد يتعين التوسع فيه إذا تعذر تلبية الطلب المتزايد على التعليم في المدارس الحكومية بزيادة الاستثمار في بناء المزيد من المدارس.

١٤ - وترتبط حالة العمالة ارتباطا وثيقا بالقطاع التعليمي في البلد. وهنا ما يزيد على ٠٠٠ ٤ شاب كل عام يصلون إلى سوق العمل بدون أي مؤهلات بعد أن عجزوا عن الحصول على التعليم الثانوي العام

أو أي نوع من التدريب المهني. ويتوقع أن يزيد هذا العدد في غضون السنوات القليلة القادمة ولا سيما في العاصمة. وليس هناك تجانس في سوق العمل بسبب عدم اتزان هيكل اقتصاد جيبوتي.

١٥ - ويقدر أن أكثر من ٨٠ في المائة من المؤسسات التجارية مندرجة في القطاع غير الرسمي وشبه غير الرسمي، ومن بينها عدد كبير من المؤسسات غير الرسمية الصغيرة جدا التي تلعب دورا رئيسيا في اقتصاد البلد.

ثالثا - استعراض عام للحالة الراهنة

١٦ - كان للتغييرات التي حدثت مؤخرا في المنطقة - انهيار النظام القديم في اثيوبيا واستقلال أريتريا والحرب الأهلية في الصومال - أثرها في جيبوتي التي عانت بدورها في الأعوام القليلة الماضية من صراع داخلي بين الحكومة وجماعات المعارضة.

١٧ - وانتهت المفاوضات السياسية، التي استهلت بعد وقت قصير من إجراء الانتخابات الرئاسية المتعددة الأحزاب في نيسان/أبريل ١٩٩٣، بالتوقيع الرسمي على اتفاق وطني للسلام والمصالحة. وتؤكد الأحكام الرئيسية لهذا الاتفاق، مرة أخرى، استعداد الحكومة لإشراك كل جماعات المعارضة في عملية إحلال الديمقراطية.

١٨ - ومن أجل تهيئة بيئة يسودها السلام والاستقرار الاجتماعي شرعت الحكومة في عملية تسريح للجنود الذين زادت أعدادهم من بضعة آلاف إلى نحو ٠٠٠ ٢٠. وقد تستغرق هذه العملية بعض الوقت، لأن فرص إعادة إدماج الجنود المسرحين في الحياة المدنية ليست بادية للعيان ويتعين استكشافها في الإطار العام لبرامج الإصلاح والتعمير.

١٩ - وتفكر الحكومة حاليا في منح كل جندي مسرح علاوة مالية، بغية تيسير عملية التسريح. ولكن هذه العملية ستتطلب قدرا كبيرا من الأموال قد لا يكون متاحا نظرا للعجز في الميزانية الناجم عن المجهود الحربي وانخفاض إيرادات الحكومة.

٢٠ - وكان لنتائج الصراع، مقرونة بتضخم عبء الأجور المدنية، أثرهما في زيادة عسر الحالة المالية للبلد. ولجأت الحكومة، بعد أن واجهت التزامات مالية فاقت قدرتها إلى حد كبير، إلى أرصدة المؤسسات العامة الاحتياطية إلى حد استنفادها. وبينما أخذا هذا المصدر الداخلي للتمويل ينضب، فإن حجم المعونة الخارجية، الذي كان كبيرا، بدأ الآن في الانخفاض.

٢١ - ووفقا للأرقام التي نشرها البنك الدولي، فإن عجز الميزانية في عام ١٩٩٣ سجل نسبة مزعجة بلغت ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من حدوث تحسن طفيف في عام ١٩٩٤. فإن من المرجح أن يتسع عجز الميزانية كنتيجة مباشرة للانخفاض المطرد في الإيرادات المالية وغير المالية بفعل الضغوط التضخمية المتزايدة الناجمة عن الإفراط في الاقتراض من المصارف. وسيفضي هذا كله إلى تحصيل إيرادات، أقل مما سيؤدي بالتالي إلى زيادة تفاقم مشكلة سداد المتأخرات المتراكمة (المقدرة في عام ١٩٩٥ بمبلغ ٢٥ بليون فرنك جيبوتي). ويعمل تردي حالة الحساب الجاري (١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٣) على تعقيد الحالة الاقتصادية بوجه عام.

٢٢ - والأسباب الأساسية للمشاكل المذكورة سابقا هي أسباب هيكلية من ناحية، ويزيدها تعقيدا من ناحية أخرى التدفق المتواصل للاجئين. وليس بمقدور اقتصاد جيبوتي الضعيف أن يستوعب أكثر من نسبة ٦٠ في المائة من القوى العاملة، ومعظم المستخدمين لا يتقاضون سوى أجور الكفاف. وبالتالي، فإن معظم شعب جيبوتي هم من الفقراء، كما أن الفقر آخذ في الازدياد بسبب تقلص الروابط التجارية مع اثيوبيا والصومال.

٢٣ - كما تتسم حالة البلد العامة بقلة المراعي، وارتفاع نسبة نفوق الماشية. وما لم تهطل الأمطار في المستقبل القريب فإن منسوب المياه الجوفية سيهبط وسيؤدي إلى نقص في موارد المياه اللازمة للشرب. والحاجة إلى المياه آخذة في الازدياد مع زيادة تدفق المهاجرين واللاجئين إلى جيبوتي. وفي مدينة جيبوتي، التي تستوعب ٦٥ في المائة من مجموع السكان، بلغت مصادر المياه في بعض المناطق الساحلية درجة عالية من الملوحة وأصبحت تهدد مناطق الزراعة والمراعي التي جرى تطويرها منذ بضع سنوات. وبالتالي، فإن الجفاف ليس نتيجة لتغير المناخ فحسب، بل هي حالة هيكلية أيضا من حيث أنها تتفاقم من فرط استغلال واستهلاك الموارد المائية الشحيحة. وقد ازدادت الحالة سوءا بفعل الصراعات الداخلية التي أدت إلى تشريد سكان المناطق الريفية الذين انعزلوا في مناطق نائية بلا مراع لماشيتهم.

٢٤ - وفيما يتعلق بالأحوال الاجتماعية، تواجه جيبوتي حاليا وضعا صحيا خطيرا مع انتشار الأمراض الوبائية على نطاق واسع. وهناك ٠٠٠ ٣ حالة سل جديدة كل سنة، وتتزايد الإصابة بالملاريا. وأخذت الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي تتزايد أيضا، وهي تنذر بوضع تصعب السيطرة عليه. ولا يزال سوء التغذية يمثل مشكلة رئيسية من مشاكل الصحة العامة، ولا سيما في الوضع السائد الذي تحكمه الأزمة الاقتصادية والضغوط الناجمة عن وجود اللاجئين والمشردين.

رابعا - القضايا الرئيسية

٢٥ - تأثرت الحالة في جيبوتي تأثرا سلبيا بالحالة الحرجة الناشئة في القرن الأفريقي، ووجود عشرات الآلاف من اللاجئين والنازحين من بلدانهم، وما يتسم به المناخ المحلي من تناقض شديد - مثل حالات

الجفاف الدورية والأمطار الجارفة والفيضانات، من قبيل ما حدث في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٤ - وقدرة جيبوتي المالية المحدودة للغاية التي تحول دون تنفيذ برامج التعمير والتنمية.

٢٦ - وعلاوة على ذلك، أسفر القتال بين الحكومة وجماعات المعارضة المسلحة في الجزء الشمالي من البلد عن نزوح أعداد كبيرة من السكان المدنيين. كما أسفر عن تجنيد أكثر من ٠٠٠ ١٢ جندي يجب تسريحهم الآن وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية.

٢٧ - وأعربت حكومة جيبوتي عن رغبة قوية في تسريح الجنود. وقد بدأت فكرة التسريح في أوائل عام ١٩٩٤، عندما أعلنت الحكومة عن السيطرة على المشاكل الأمنية في المناطق التي نكبت بالحرب سابقا. وحتى الآن، تم تسريح أكثر من ٠٠٠ ٤ جندي كان قد تم تجنيدهم في الجيش خلال السنوات الثلاث التي دار فيها الصراع. وتُتخذ خطوات الآن لتسريح الجنود المتبقين، وعددهم ٥٠٠ ٨ جندي.

٢٨ - ورغم أن الحكومة تعهدت بدفع مكافآت نهاية الخدمة للجنود المسرحين، فمن غير الممكن أن تبدأ عملية التسريح دون دعم خارجي. وفي ضوء الحاجة إلى خطة تعمير ضخمة، ستكون المعونة الغذائية حافزا يدفع الجنود السابقين والمشردين إلى الاشتراك في أنشطة الإصلاح التي تشمل الهياكل الأساسية مثل الآبار والوحدات الصحية والمدارس.

٢٩ - وقد أصبحت جيبوتي بلدا مضيفا للاجئين. وأصبح العدد المتزايد من المشردين واللاجئين، مضافا إليهم التدفق المستمر للمهاجرين غير القانونيين بحثا عن العمل والمساعدة، مدعاة لقلق الحكومة البالغ.

٣٠ - ورغم عدم ودود أرقام دقيقة عن أعداد اللاجئين، والمشردين داخليا، والمهاجرين غير القانونيين، تعتقد الحكومة أن هناك أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ شخص بحاجة إلى المساعدة في العاصمة وحدها. كما تدعي أن هناك عددا مماثلا قد تأثر بالجفاف.

٣١ - وتعاني جيبوتي من تكرار حالات الجفاف. وقدم برنامج الأغذية العالمي ١٥٧ ٦ طنا من المعونة الغذائية الطارئة للمتأثرين بالجفاف من بشر وحيوانات في الفترة ١٩٩٤/١٩٩٥، كما قدم في إطار برنامج المعونة الزراعية الثنائية الألماني ٥٣٠ ١ طنا من المعونة الغذائية الطارئة لضحايا الجفاف في عام ١٩٩٦.

٣٢ - وفي عام ١٩٩٧، ساعد برنامج الأغذية العالمي على تقديم هبة سويسرية ثنائية بلغت ٣٥٥ ١ طنا من الأرز، تم تسليم معظمها إلى مستفيدين تأثروا بالحرب، بمن فيهم لاجئون جيبوتيون أعيدوا من اثيوبيا عام ١٩٩٦. وقُدمت نسبة ٢٥ في المائة الباقية إلى مستفيدين في مخيمات اللاجئين. وتلبى الاحتياجات من الأغذية على الأغلب من الواردات الغذائية التي تقارب ٦٠ ألف طن من الحبوب في المتوسط في السنة. وتبلغ احتياجات جيبوتي من المعونة الغذائية الأساسية المعتادة نحو ١٨ ألف طن. وفي عام ١٩٩٦ قدم برنامج الأغذية العالمي ٢٠٠ ٤ طن متري من السلع الأساسية بما قيمته نحو ٠٠٠ ٠٠٠ ٢ من دولارات

الولايات المتحدة لمساعدة اللاجئين من الصوماليين والاثيوبيين بالإضافة إلى تلاميذ المدارس المحلية والأيتام والمرضى في المستشفيات والمشاركين في برامج الغذاء مقابل العمل.

٣٣ - وتترتب على الحالة الصحية آثار فورية وآثار طويلة الأجل. ولا تقدم الحكومة الخدمات الطبية إلى مواطنيها وحدهم، بل أيضا إلى عدد كبير من اللاجئين القادمين من اثيوبيا والصومال الباحثين عن العلاج الطبي المجاني في جيبوتي. وفي أحيان كثيرة يكون هؤلاء اللاجئون مصابين بالأمراض وبخاصة مرض السل. وتتمثل الحاجة الفورية في تعزيز قدرة البلد على مواجهة مشاكل الأمراض عن طريق حملات التحصين وتوفير الأدوية الأساسية. ويجب التوصل على الصعيد الإقليمي إلى حل طويل الأجل لتحسين الحالة الصحية في البلدان المجاورة.

٣٤ - وثمة ضغط في الوقت الحالي على النظام التعليمي في جيبوتي لمواجهة تحديات البطالة المتعاظمة، وازدياد طلب النشئ من السكان وتدفق موجات كبيرة من اللاجئين.

٣٥ - ونظرا لوجود معدلات عالية جدا للانقطاع عن التعليم تقارب ١٠ في المائة سنويا في الصفين الأخيرين من التعليم الابتدائي، ومعدل تسرب يقدر بأكثر من ٣٠ في المائة في نهاية المرحلة الابتدائية، فليس غريبا أن ينتقل نحو ٢٧ في المائة فقط ممن يكملون التعليم الابتدائي إلى المدارس الثانوية. فهذا المستوى المرتفع من الاستنزاف في مرحلة يعد فيها استمرار التعليم الشيء الأمثل والمستصوب، يشكل، من منظور تخطيط التعليم والقوى العاملة، إهدارا لفرصة وطنية لتوسيع مجمع الموارد البشرية وتعزيزه من أجل النهوض بالانتاجية الوطنية. ويستلزم تحسين نوعية التعليم الابتدائي والثانوي بصفة عامة معالجة أوجه القصور في النظام الموجود وتحسين الخدمات تمشيا مع حاجة البلد إلى مناهج تعليمية يستجيب مضمونها للتغييرات الحاصلة في الاقتصاد السوقي الوطني.

٣٦ - ويبدأ التعليم التقني والمهني في جيبوتي في مرحلة الدراسة الثانوية. وتوجد فرص محدودة ومن نوع محدد جدا أمام بعض الطلاب لمواصلة التدريب المهني. ومن الواضح، أن هناك حاجة مستمرة إلى إيلاء اهتمام عاجل لمسألة البطالة الوطنية المتزايدة، لا سيما بين المتسربين من المدارس والشباب.

٣٧ - ولم يجر لغاية الآن وضع سياسات عمالة فعالة بسبب ضعف القدرة المؤسسية لدى وزارة العمل والتدريب المهني. ويتمثل التحدي، من حيث العمالة، في القدرة على وضع نظام يستهدف العاطلين عن العمل حسب الفئات المختلفة: العمال غير المهرة، والمتسربون من المدارس، والجنود المسرحون، واللاجئون والنساء.

خامسا - دور الأمم المتحدة

٣٨ - تتمثل إحدى سمات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في جيبوتي في التعاون المتواصل والوثيق القائم بين جميع وكالات الأمم المتحدة الموجودة في البلد فيما يتعلق بتصديها لمشكلة اللاجئين التي تزداد حدة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، فحالة اللاجئين في جيبوتي لا تؤثر على الأمن العام فحسب، بل وعلى قطاع الصحة والتصحاح عموما. إذ أن جميع السكان المحليين يفيدون من الهيكل الصحي الأساسي بالرغم من أنه ليس متطورا للغاية. وقد أسهم تدفق اللاجئين القادمين من البلدان المجاورة المتأثرة بالحرب، الذين يستفيدون من الخدمات الصحية، في إلقاء عبء ثقيل على الهيكل الأساسي للصحة العامة وهو ضعيف أصلا. كما أسهمت تلك الحالة في تدهور البيئة والمرافق الصحية في البلد، لا سيما في العاصمة، وأدت إلى تفشي الكوليرا في تموز/يوليه عام ١٩٩٣.

٣٩ - وتقوم مؤسسات منظمة الأمم المتحدة الموجودة في جيبوتي باستحداث أنشطة تتصل بالإعادة إلى الوطن. وتوزيع الأغذية، والتعليم بوصفها جهودا لإعادة التجميع تهدف إلى إعادة توطين اللاجئين في المخيمات.

٤٠ - وبعد مرور ثلاثة أشهر على اتخاذ الجمعية العامة القرار ٥٨/٥٠ واو المؤرخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، قام مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بزيارة رسمية لجيبوتي لكي يبحث مع السلطات الوطنية ومجتمع المانحين احتياجات البلد في مجالي التعمير والإصلاح. وترجمت مؤخرا مساهمة خاصة أعلنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لغرض معين إلى وثيقة مشروع معتمد اعتمادا كاملا بمبلغ ٠٠٠ ٤٢٨ دولار. ويسعى المشروع إلى تلبية الاحتياجات الملحة في مجال الإصلاح عن طريق الاضطلاع بأنشطة رائدة في ثلاث من أكثر المناطق تضررا في البلد. ويهدف أيضا إلى تعزيز قدرة لجنة الإصلاح الوطني على تصميم وتنفيذ ورصد برنامج إصلاح وطني يكون متسقا وواضحا يقوم على الدروس المستخلصة من العمليات الرائدة. وستقوم بعثات تقييم تقني مشتركة تضم ممثلين حكوميين وفريق الأمم المتحدة لإدارة الكوارث ومتطلبات غير حكومية محلية ودولية بتحديد الإجراءات التي ستتخذ على سبيل الأولوية استنادا إلى مشاورات مكثفة مع السكان. وقد تم حاليا اختيار أنشطة رائدة وطلبت المعدات وتم الإعراب صراحة عن اهتمام هذه الأنشطة في جهات مانحة أخرى. وسوف يلزم توفير مزيد من المساعدة الخارجية من أجل الاستجابة بصورة متسقة للاحتياجات الفورية في مجال إصلاح وتعمير هياكل المجتمع الأساسية المتضررة.

٤١ - ولا يزال العنصر الرئيسي في برنامج التكيف الهيكلي يتمثل في تسريح ما يقارب ٥٠٠ ٨ جندي. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوفير الدعم المالي لتعزيز قدرة لجنة التسريح الوطنية على تنفيذ البرنامج الذي أعده البنك الدولي. واستجابة لعزم الحكومة على إنعاش عملية المائدة المستديرة التي بدأت في عام ١٩٩٥، يجري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاورات مكثفة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمات المعونة الثنائية الرئيسية للحصول على دعمها التام من أجل تنظيم هذا الاجتماع وإنجاحه. وقد انعقد اجتماع المائدة المستديرة في جنيف في أواخر أيار/ مايو ١٩٩٧.

٤٢ - وخلال الاجتماع حظي برنامج تحقيق الاستقرار المالي الكلي المقدم من الحكومة والذي يشمل جميع جوانب اقتصاد جيبوتي بالموافقة التامة والتأكيد من جانب مجتمع المانحين والأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية وغيرها من الجهات المشاركة التي حضرت الاجتماع، وكان الاجتماع ناجحا إذ تحققت التوقعات بالنسبة لما يزيد على ٩٥ في المائة من الأهداف المتعلقة بالتمويل.

٤٣ - وفي شهري آذار/ مارس ونيسان/أبريل من عام ١٩٩٦، قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإعادة ٤ ٠٥٢ إثيوبيا إلى وطنهم، مما أدى إلى خفض مجموع عدد اللاجئين من ٩٩١ ٢٣ إلى ٩٣٩ ١٩ لاجئا. إضافة إلى ذلك، أعيد ما يربو على ٢٠٠ من اللاجئين الحضريين إلى أوطانهم مما أفضى إلى خفض مجموع اللاجئين الحضريين إلى نحو ٠٠٠ ١ لاجئ. وهذه العمليات جاءت إثر عملية مماثلة تم الاضطلاع بها بين تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وأمكن من خلالها إعادة ٠٥٩ ١٥ لاجئا حضريا إلى اثيوبيا. ومن المتوخى إيفاد بعثة تقييم ثلاثية (حكومة اثيوبيا/ حكومة جيبوتي/ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) إلى اثيوبيا لتحديد عدد اللاجئين الجيبوتيين في اثيوبيا. والهدف الأساسي لذلك هو إعادة ما يقدر بـ ٠٠٠ ١٨ من أهالي جيبوتي فروا أثناء الحرب الأهلية وإلى وطنهم. وحتى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، بلغ عدد الاثيوبيين الذين يقيمون في المخيمات الثلاثة الباقية ٧٥٦ ٤ شخصا، وعدد اللاجئين الصوماليين ٠٠٠ ١٧ شخص. وأدى المناخ الأمني والسياسي غير المستقر حتى الآن إلى عرقلة الإعادة الفعلية للاجئين الصوماليين إلى وطنهم.

٤٤ - وتقدم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) المساعدة المالية (٠٠٠ ٤٠ دولار) لتجهيز ١٧ مدرسة ابتدائية تمثل ٧٧ فصلا دراسيا في أربع مقاطعات (أوبوك، دخيل، علي صبيح، تادجورا). ويتم تنفيذ ذلك بالتعاون مع الحكومة الفرنسية التي تغطي مساهمتها أساسا الإصلاح المادي للهياكل الأساسية للمدارس. كما ساهمت اليونيسيف، في مشروع مشترك مع الحكمة الإيطالية بمبلغ ٠٠٠ ٦٠ دولار للمساعدة على تعزيز الأفرقة الصحية المتنقلة في منطقتي يوبوكي وعلي صبيح وتوفير المعدات والأدوية الأساسية لستة مراكز صحية.

٤٥ - ويواصل برنامج الأغذية العالمي تقديم مساعدات إلى المدارس والمستشفيات ودور الأيتام. وكان توفير الوجبات المدرسية عاملا هاما ساعد على زيادة التحاق أطفال الريف بالمدارس. وفي السنوات الثلاث الأخيرة، اشترك في هذا المشروع أكثر من ٠٠٠ ٤ تلميذ، كان ٤٢ في المائة منهم من الإناث. وبالمثل، تعد المعونة الغذائية المقدمة إلى القطاع الصحي حافزا للمرضى الخارجيين على الذهاب إلى المراكز الصحية لمواصلة تلقي العلاج ضد مرض السل وبمثابة وفورات للميزانية بتقديم حصص الإعاشة عن طريق الوجبات التي تقدمها المستشفيات إلى نزلائها. وحتى الآن يستفيد من برنامج المساعدة الغذائية أكثر من ٠٠٠ ٣ شخص في جميع أنحاء البلد. وأدى تقديم المساعدة الغذائية من خلال مشاريع توفير الغذاء مقابل العمل إلى تهيئة الفرصة لنحو ٠٠٠ ٢ من المستفيدين، ٢٥ في المائة منهم من النساء في المناطق الريفية والحضرية على السواء، وأسهم في تحسين الهياكل الأساسية الريفية، وإعادة التحريج وغير ذلك من الأنشطة التي تهدف إلى زيادة الاعتماد على الذات بين سكان الريف. وفي الوقت الحالي، ينظر برنامج

الأغذية العالمي في تقديم المساعدة إلى المدارس ودور الأيتام، ودعم الأنشطة المدرة للدخل والأنشطة الزراعية للمرأة، فضلا عن مشاريع محو الأمية وتعليم العادات الصحية للنساء البالغات.

٤٦ - ويوضح تجاوز حالات الطوارئ إلى التنمية في الأجل الطويل أن السبب الرئيسي وراء مشاريع الغذاء مقابل العمل هو توفير أغذية إضافية للأشخاص الذين تقل دخولهم لدرجة تمنعهم من الحصول على أغذية تكفي لتوفير حياة صحية منتجة. كما يمكن أن تسفر الأغذية المقدمة عن إضافة كبيرة إلى دخولهم. ولهذا الغرض، تضطلع الأسر المعيشية الفقيرة بالكثير من أعمال الهياكل الأساسية في جيبوتي، التي يقدم فيها الغذاء كحافز. وهدف هذه المشاريع المتعددة الأغراض التي توفر الغذاء مقابل العمل هو مساعدة البرامج الرامية إلى تحسين الهياكل الأساسية الريفية، والتدريب على إعادة التحريج والأنشطة الأخرى الهادفة إلى زيادة اعتماد سكان الريف على أنفسهم.

٤٧ - وثمة انجاز رئيسي حققه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو تحديد الدور الجديد للقطاع الخاص، الذي تعتبره الحكومة ومجتمع المانحين في الوقت الحالي أحد القوى الرئيسية المحركة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي عام ١٩٩٣، اضطلع البرنامج الإنمائي بدور بارز في هذا الصدد بتشجيعه للإصلاح المؤسسي وإعادة الصياغة القانونية لتشريعات القطاع الخاص. ويشمل البرنامج الذي تبلغ قيمته ٠٠٠ ٥٠٠ دولار إعادة صياغة مدونة جيبوتي للتجارة، بما في ذلك الضرائب، ومدونة الاستثمار، وتشريع العمل وتشجيع الاستثمارات.

٤٨ - ولا تزال حماية البيئة تؤدي دورا هاما في جيبوتي. وقد عقدت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ حلقة عمل وطنية بشأن التنمية المستدامة والإدارة البيئية كما عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ حلقة عمل بشأن إدارة الكوارث. وساعدت هاتان الحلقتان على تحديد الاحتياجات الوطنية ووضع استراتيجية لإعداد تشريع جديد. وهناك اقتراح بمشروع بمبلغ ٠٠٠ ٣٥٠ دولار يهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية على إدارة البيئة وإعداد خطة العمل البيئية الوطنية. وتم إنشاء مكتب للبيئة تم تعزيزه بتوظيف شخصين. وقدم البنك الدولي خبيرا استشاريا تولى إعداد خطة عمل وقام بتحديد الأنشطة الأولية للمشروع. وتلى ذلك عقد حلقة دراسية، جمعت بين رجال المال والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لتبسيط عملية إعداد خطة العمل البيئية الوطنية وتحديد الدور الذي يقوم به مختلف الشركاء المعنيين بمسائل البيئة.

٤٩ - ولا تزال حكومة جيبوتي تشعر بقلق شديد إزاء وجود عدد كبير من اللاجئين والمشردين والمهاجرين غير القانونيين في البلد، يقدر بـ ٠٠٠ ١٢٠ شخص مما يثقل كاهل موارد البلد المحدودة وهياكلها الأساسية الاجتماعية والاقتصادية.

٥٠ - ويعد مستوى الأحوال المعيشية في مخيمات اللاجئين من أدنى المستويات وليس ثمة احتمال للاضطلاع بأي أنشطة مدرة للدخل. وتقع المخيمات في مناطق يصعب الوصول إليها بالقرب من الحدود الاثيوبية والصومالية. ويتولى برنامج الأغذية العالمي تقديم المساعدة الغذائية، بينما تعنى رابطة أطباء آسيا

بالقطاعين الطبي والتغذوي، وتمول اليونسكو الأنشطة التعليمية لحوالي ٥٠٠ ١ من أطفال اللاجئين بمدارس المخيمات. وتقدم كنيسة جيبوتي البروتستانتية الانجيلية مساعدة اجتماعية محدودة للاجئين الحضريين المقيمين في العاصمة. وبالإضافة إلى ما يقوم به مكتب فرع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جيبوتي لتوفير الحماية الدولية للاجئين، فإنه يمول برنامج المساعدة ويكفل له الإشراف والرصد الشاملين. وتبلغ ميزانية المساعدة ١,٨ مليون دولار في الفترة ١٩٩٧/١٩٩٦. وهي لا تشمل المساعدة الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي للفترة ١٩٩٧/١٩٩٦ التي تقدر بمبلغ ٤ ملايين دولار. ويتصل الفرق بالمقارنة بالميزانية السابقة بالهدف الجديد لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المتمثل في تحسين إمدادات المياه في مخيمات اللاجئين.

٥١ - وتشترك منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وفي عام ١٩٩٣، ساهمت هاتان المنظمتان في إنشاء وحدة لتقديم المشورة ساعدت على تقليل تأثير الوباء من خلال البرامج المتعلقة بتثقيف السكان وتنبيه الجمهور وتوعيته. وقد أنشئت الوحدة في إطار اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز التي يدعمها البرنامج الإنمائي أيضا بتوفير التدريب لأعضائها وتمويل زيارة ميدانية إلى ثلاثة بلدان أفريقية ينتشر فيها وباء الإيدز على نطاق واسع (زامبيا والسنغال وأوغندا). ويضطلع حاليا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقييم اقتراح بمشروع وضعه أعضاء اللجنة الوطنية. وفي أيار/ مايو ١٩٩٥، وقع البرنامج الإنمائي والحكومة وثيقة مشروع تتضمن الالتزام بمبلغ ٠٠٠ ٤٥ دولار لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وفي عام ١٩٩٧، التزم البرنامج الإنمائي أيضا بمبلغ ٠٠٠ ٥٠ دولار لتقديم المساعدة إلى منظمتين غير حكوميتين وطنيتين معنيتين بمكافحة الإيدز. وقام المنسق المقيم بإنشاء فريق مواضيعي يتكون من جميع وكالات الأمم المتحدة المعنية بالأمر وذلك في إطار البرنامج المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٥٢ - ويتمثل الاهتمام الرئيسي للحكومة في القطاع الصحي في إنشاء نظام صحي يستفيد منه الجميع. وقد بذل جهد لتطوير الرعاية الصحية الأولية وإنشاء مراكز صحية ريفية، فضلا عن تدريب موظفي الشؤون الصحية.

٥٣ - وسينفذ بالتعاون الوثيق مع منظمة الصحة العالمية مشروع للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) عن طريق زيادة توعية الجمهور من خلال نشاط العاملين في الحقل الصحي في المجتمعات المحلية التي توجد بها فئات شديدة التعرض لهذا الوباء.

سادسا - النتائج

٥٤ - تتصل المصاعب والمشاكل التي تواجهها جيبوتي، أساسا وقبل كل شيء بالصراعات الدائرة في القرن الأفريقي، التي أحدثت تحركا كبيرا لجموع المشردين وقللت من إيرادات البلد نتيجة للخسائر في

مجالي التجـــارة والخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، أدى تكرر حالات الطوارئ، من جفاف وفيضانات وأوبئة، وما اقترن بها من دمار واسع النطاق أصاب الثروة الحيوانية، ومصادر المياه والمرافق الصحية والتعليمية نتيجة للحرب في البلد، إلى حدوث زيادة ضخمة في احتياجات جيبوتي المتعلقة بالطوارئ واحتياجاتها الإنسانية.

٥٥ - وقد خف إلى حد ما الضغط الناجم عن تدفق اللاجئين والمشردين والمهاجرين غير القانونيين نتيجة لتنفيذ برنامج رئيسي للإعادة إلى الوطن، اثيوبيا، واتباع سياسة وطنية أكثر تشددا. إلا أن مشكلة المشردين الناجمة عن الصراع الأهلي (١٩٩١-١٩٩٤) ما زالت قائمة وتحتاج إلى معالجة مناسبة من خلال اتخاذ إجراءات محددة، بما في ذلك تعمير المناطق المتضررة ووضع خطط لإعادة إدماج العائدين. وفيما يتعلق ببقية اللاجئين في جيبوتي، (معظمهم من أصل صومالي)، ستواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/بالاشتراك مع جميع الجهات المعنية بالأمر، السعي من أجل التوصل إلى حلول دائمة لمحنتهم.

٥٦ - وفي هذا الصدد، سيستلزم إيجاد حل طويل الأجل وعملي أكثر فيما يختص بوجود اللاجئين في جيبوتي، التوصل إلى اتفاقات سياسية إقليمية تمكن هؤلاء المهاجرين من العودة إلى بلدانهم وتبقي الوافدين الجدد المحتمل وفودهم في ديارهم الأصلية. ويقتضي هذا العمل الطويل الأجل التزاما سياسيا رسميا من جانب البلدان المعنية، ويمكن أن تيسره منظومة الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية القائمة في جيبوتي.

٥٧ - وهناك أيضا حاجة ماسة إلى تقديم الدعم لبرنامج الحكومة في مجال التسريح، وذلك بتقديم دعم للميزانية من أجل تخفيف القيود المالية الناجمة عن تسريح آلاف الأفراد العسكريين. ويعتبر التسريح موضوعا رئيسيا يتعين معالجته في إطار أوسع وهو إطار الإصلاح والتنمية، وشرطا ضروريا لعودة السلام والاستقرار والمصالحة الوطنية. وسيشجع المشردين داخليا على استعادة الثقة والعودة إلى ديارهم. وسيخفف من الأعباء المالية الباهظة التي تثقل الميزانية الوطنية.

٥٨ - وثمة حاجة فورية إلى إصلاح وتعمير الهياكل الأساسية الاجتماعية التي لحقها الضرر أو الدمار (المدارس، المستوصفات، مرافق المياه) في جميع المناطق المتأثرة بالصراع الأهلي، وسيُطلب إلى مصادر المساعدة الخارجية توفير الدعم المالي الضروري، فضلا عن المعدات والمواد اللازمة لمرحلة التعمير.

٥٩ - وللبدء في عملية الإصلاح، يلزم أن تبذل السلطات الجهود اللازمة لتشجيع جموع المشردين على العودة إلى البلدات والقرى التي تركتها، وذلك قبل بذل أي جهود جدية لترميم الخدمات العامة. وبهذه الطريقة فإن الاشتراك المجتمعي في المرافق المجددة سيمنح المجتمع المحلي نفسه إحساسا بالفخر والامتلاك، وهو يدير الخدمات ويصونها على الصعيد المحلي.

٦٠ - وتواجه الحكومة صعوبات مالية خطيرة نتيجة للصراع الأهلي الذي شهده البلد. وتفيد التقديرات أنه يلزم بصورة عاجلة توفير مبلغ ٣٠ مليون دولار للتخفيف من آثار الحرب الاجتماعية والاقتصادية. ورغبة في تقليل الصعوبات المالية، بدأت الحكومة عملية تسريح للقوات تشمل نحو ٥٠٠ ١١ فرد من العسكريين. إلا أنه نظرا لأن هذه العملية تحتاج إلى عدة سنوات لاستكمالها فقد أصبح من المناسب التخطيـــط للحصول على معونة للميزانية في الأجل القصير. والمساعدة على إعادة إدماج الأفراد المسرحين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وقد نجحت المائدة المستديرة التي عقدت في جنيف، في أيار/ مايو ١٩٩٦ في جذب قدر كبير من التعهدات من المانحين بتقديم تبرعات لمساعدة جيبوتي في الأجل القصير.

٦١ - وتوحي الأعداد الكبيرة للمنقطعين عن المدارس الابتدائية الذين لا تكفي مهاراتهم لدخول سوق العمل المحدودة إلى جانب الأعداد المتزايدة من الأميين الشباب، بوجود مشكلة تحتاج إلى بحث جدي. ويتمثل التحدي في محاولة إصلاح نظام التعليم لجعله أقل تكلفة. وجعل الحصول عليه أيسر منالا، وجعله أكثر ملاءمة لاحتياجات البلد. وما لم يبذل مزيد من الجهود لتعليم أبناء جيبوتي وتدريبهم، سيتعذر في الأجلين القصير والطويل، مواجهة ذلك النوع من التحديات التي يواجهها حاليا الاقتصاد الضعيف المتدهور لذلك البلد في مجال تنمية القوى العاملة.

٦٢ - ولفهم حالة الطوارئ بصورة أفضل، من المهم أن يتم على نحو منفصل تقييم الاحتياجات القصيرة الأجل لفئات السكان المختلفة من اللاجئين، والمهاجرين غير القانونيين، والمشردين داخليا، والجنود المسرحين.

٦٣ - ويجري إعداد خطة عمل وطنية بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف التأكد من الطابع الدقيق للأضرار التي لحقت بالبلد، وتحديد الحاجة إلى المساعدة. وقد حددت السلطات عددا من المدارس والمستوصفات في مقاطعتي أوبوك وتادجورا التي تحتاج إلى عناية فورية.

٦٤ - وقد يؤدي اتخاذ السلطات المحلية إجراءات جيدة التنسيق، يشارك فيها بنشاط العائدون بما في ذلك الجنود المسرحون، إلى تأمين الدعم المالي والتقني اللازم لإنهاء الأعمال بسرعة وفعالية. وفي هذا الصدد، يمكن الشروع في عدد من المشاريع أو إعادة تنشيطها في القطاعات التالية: صيانة الهيكل الأساسي التحتي الحضري، وتشييد الطرق وصيانتها، والتشجير وإعادة التشجير، وصيانة مصادر المياه، والآبار. وهذا من شأنه أن يخفف أيضا من حالة البطالة الحرجة حيث يسمح بزيادة الحصول على الفرص الاقتصادية. وستكون المعونة الغذائية حافزا للجنود السابقين والعائدين على المشاركة في أنشطة التعمير. وقد أعربت الحكومة أيضا عن تفضيلها لمبدأ "النقود والغذاء مقابل العمل" على مبدأ توزيع الأغذية بالمجان.

٦٥ - ويستلزم أي برنامج للتعمير من هذا النوع وجودا دوليا في المناطق المتضررة من أجل تقديم الدعم التقني اللازم. والأهم من ذلك توفير شعور بالأمن والثقة بين السكان. وفي هذا السياق، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالعمل كهيئة تنسيق لعملية ذات ولاية شاملة بالنيابة عن جميع وكالات الأمم المتحدة. فضلا عن متطوعي الأمم المتحدة الذين يقدمون دعمهم النشط في مجال محدد. وفي مشاريع الإصلاح والتعمير المجتمعية. وقد اعتمدت استراتيجية مرحلية النهج تتسق مع عودة المشردين ومع تقدم عملية التسريح.

٦٦ - وسيبدأ تنفيذ مشاريع للتعمير ذات كثافة عمالية كبيرة في كل من مجالي الهيكل الأساسي الاجتماعي الاقتصادي العام، والممتلكات الخاصة، جنبا إلى جنب مع برنامج الإصلاح. وبمجرد عودة معظم السكان المشردين.

٦٧ - ويمكن تنفيذ هذه المشاريع عن طريق صغار المقاولين من القطاع الخاص، بمشاركة مجتمعية قوية، ويتعين اتخاذ تدابير لدعم إنشاء مشاريع جزئية خاصة في جميع فروع الأنشطة (التجارة، والزراعة، ومصائد الأسماك، والخدمات، والحرف) مع التشديد على استخدام التكنولوجيا المناسبة للظروف المحلية واستخدام الائتمانات وآليات التمويل الأخرى. وتعالج مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الموجودة في جيبوتي تلك المشكلة بصورة مستمرة، وذلك باستحداث أنشطة متصلة بالعودة إلى الوطن، وتوزيع الأغذية، والتعليم، فضلا عن الشروع في الجهود اللازمة لإعادة تجميع اللاجئين من أجل إعادة توطينهم في مخيمات، فضلا عن القيام بعمليات النظافة في العاصمة.

٦٨ - والمطلوب من المجتمع الدولي أن يوفر الدعم المالي لتمكين مشاريع المساعدة التقنية من الاستمرار، وذلك بغية تنفيذ البرامج الاجتماعية والاقتصادية الملحة واللازمة لعملية التعمير والتنمية في جيبوتي.

- - - - -